الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية: 2023-2027
الدورة العادية الثانية

محضر جلسة
لجنة الصّناعة والتّجارة والثّروات الطبيعية والطاقة والبيئة
عدد 12

28 فيفري 2024

❖ **تاريخ الاجتماع**: الأربعاء 28 فيفري 2024

❖ **جدول الأعمال**:

* الاستماع إلى السّيدة وزيرة الصّناعة والمناجم والطاقة حول:

– مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال "عشتروت"(2024/04)،

– مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال "رحمورة" (2024/05).

الحضور:

- الحاضرون: 8
- المعتذرون: 2
- الغائبون: 00
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 10

بداية الجلسة: س 10 و30 دق **رفع الجلسة**: س 14 و15 دق.

أعمال اللجنة

عقدت لجنة الصناعة والتّجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة جلسة يوم الأربعاء 28 فيفري 2024 خصصّتها للاستماع إلى السّيدة وزيرة الصّناعة والمناجم والطاقة حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال "عشتروت" (عدد 2024/04) ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصّة وملحقاتها المتعلّقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال "رحمورة" (عدد 2024/05) اللذين ورد فيها استعجال نظر.

وبعد الترحيب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها أشار السيد رئيس اللجنة إلى أن اللجنة كانت قد تداولت حول مشروعي القانونين في جلسة سابقة وهي تسعى من خلال هذه الجلسة إلى مزيد الإثراء والدرس والالمام بمضامينهما.

أبرزت السيدة الوزيرة في البداية حرصها على أن يكون الحوار بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية مثمر وأن تحظى المشاريع بموافقة مجلس نواب الشعب، كما أفادت أنّ توجهات الوزارة وأولوياتها في قطاع المحروقات وهدفها هو تحسين الإنتاج الوطني للمحروقات للتقليص من التوريد والسعي إلى تأمين حاجيات السوق وتحسين مداخيل الدولة خاصة وأن 80% من مداخيل قطاع المحروقات تنتفع بها الخزينة العامّة للدّولة، إضافة إلى السّعي إلى مزيد تفعيل دور المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وتحسين مردوديتها.

وتم تقديم عرضا تضمن العدد الجملي للرخص الذي شهد تقلصا من 52 رخصة سنة 2010 إلى 16 رخصة حاليا. وأنه تم تسجيل بداية انتعاشة باعتبار دخول حقلي "نوارة" و"حلق المنزل" حيز الاستغلال، ومن المؤمل تسجيل ارتفاع نسبي في الإنتاج الوطني للمحروقات بإنتاج ما يقارب 4 مليون طن مكافئ نفط بنهاية سنة 2024، من خلال ربط بعض الاكتشافات الجديدة والشروع في انجاز مخططات التطوير المتعلقة بامتيازات الاستغلال التي تمت تسوية وضعيتها القانونية.

كما تضمن العرض مراحل إسناد رخصة البحث عن المحروقات التي تتيح للمستثمر القيام بجملة من الاشغال الاستكشافية وإنجاز عمليات الحفر، فإذا لم يتمكّن من العثور على اكتشاف مخزون قابل للاستخراج يتحمّل المخاطر ومصاريف الاستكشاف لوحده، ويقع التّخلّي عن الرّخصة، وفي حال كلّلت نتائج البحث

والاستكشاف بالعثور على اكتشاف ذو مردودية اقتصادية، يودع مطلبا رسميا للحصول على امتياز استغلال حيث يعرض المطلب في المرحلة الأولى على اللجنة الاستشارية للمحروقات، وبموافقتها يتمّ إصدار قرار تأسيس بالرّائد الرسمي للجمهورية التّونسية ومن ثمّة يتمكّن من الحصول على امتياز الاستغلال لمدةّ صلوحية معينة ويتضمّن عملية التطوير والاستغلال والانتاج ، وبنهاية مدّة الصّلوحية توجد أربع فرضيات ممكنة، فإمّا الهجر النّهائي للامتياز مع نهاية نفاذ المخزون، أو يقوم أصحاب الامتياز بإيداع مطالب في التمديد قبل 11 سنة من نهاية مدة الصلوحية، أما الفرضية الثالثة وهي وضعية الحال، مواصلة الاستغلال في إطار حق الأولوية شريطة أن تعلم السلطة المانحة التي تعلم أصحاب الامتياز وتعبّر عن نيّتها في مواصلة الاستغلال قبل خمس سنوات من نهاية مدة صلوحية الامتياز حيث تمّت الموافقة مؤخّرا على اتفاقية امتياز استغلال "سيدي الكيلاني" باعتماد نفس الآلية وكذلك ملف "عشتروت" يعتمد في مواصلة الاستغلال نفس الآلية القانونية، في حين أن الفرضية الرّابعة والأخيرة التي يندرج ضمنها مشروع القانون المتعلّق بامتياز الاستغلال "رحمورة"، حيث يتم مواصلة الاستغلال حسب شروط وبنود يتّفق عليها أصحاب الامتياز طبقا للفصل 39 من مجلة المحروقات النقطة الثانية منه.

إثر ذلك تمّ تقديم البيانات الخاصّة بامتياز استغلال "عشتروت"، حيث أنّه متأتّ من رخصة البحث عن المحروقات "خليج قابس البحرية" التي تم اسنادها منذ سنة 1973 وقد انتهت صلوحية امتياز الاستغلال في 31 ديسمبر 2023، هذا الامتياز يعود للمؤسّسة التّونسية للأنشطة البترولية ولشركة " Perenco Tunisia Oil And Gaz Limited"، بنسبة 50 % لكل منهما، وهو امتياز بحري ويعتبر من أقدم الامتيازات ومن أكثر الامتيازات المساهمة في الإنتاج الوطني للمحروقات وعدد الآبار المنتجة على الحقل ما يقارب 20 بئر والامتياز حاليا في طور الإنتاج.

وتم التعرض إلى أهمّ المراسلات الموجهة بين أصحاب الامتياز والإدارة العامّة للمحروقات منذ 12 نوفمبر 2015 وفي سنة 2016، حيث طلبت الإدارة العامة للمحروقات موافاتها ببرنامج أشغال استكشافية وتطويرية وصيانة منشآت، وتلّقت برنامج الأشغال المطلوب في 12 جويلية 2019، وفي 2020 تولت السّلطة المانحة ضبط الشروط والبنود الفنية المتعلقة بمواصلة الاستغلال في إطار حق الأولوية لأصحاب الامتياز الحاليين، وتفعيلا للشّروط والبنود الفنّية المضبوطة من قبل السّلطة المانحة، تمّ إيداع مطلب رسمي للحصول على

امتياز استغلال "عشتروت" لمدّة صلوحية تقدّر بـ 23 سنة، وعُرض على اللجنة الاستشارية، حيث حظي مطلب الحصول على امتياز بالموافقة المبدئية في إطار تفعيل حقّ الاولوية لكل من المؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية، وشركة بيرينكو.

وتمت الإشارة من خلال العرض إلى أنّ مخطّط التّطوير المرفق بمطلب الحصول على امتياز الاستغلال تضمّن ثلاث مراحل، إذ تستغرق المرحلة الأولى ما يقارب خمس سنوات انطلاقا من تاريخ صدور قانون المصادقة بالرّائد الرسمي للجمهورية التّونسية وقد تم ضبط جملة من الأشغال التطويرية التي تتضمّن حفر ثلاث آبار تطويرية والقيام بجملة من أشغال الصّيانة على بعض الابار لتحسين الإنتاجية، إلى جانب إنجاز جملة من الاشغال الاستكشافية، وتقدّر الكلفة الجملية لهذه المرحلة ما يقارب 60.5 مليون دولار.

أما المرحلة الثانية التي تعقبها فيتمّ فيها التعهّد بحفر بئر استكشافية وثلاث آبار تطويرية وتبلغ كلفتها الجملية ما يقارب 50 مليون دولار، وتشمل المرحلة الثالثة حفر آبار تطويرية جديدة إلى جانب القيام بعملية صيانة وجملة من الدّراسات التقييمية.

وبالنسبة للمردودية الاقتصادية، فإنّ العائدات الرّاجعة للدّولة التونسية بما في ذلك الضريبة على الارباح والاتاوة وتزويد السّوق المحلّية والحصّة الرّاجعة للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تقدّر بحوالي 85% من نتيجة الاستغلال، وباعتماد فرضية سعر برميل النفط المقدّرة بـ 60 دولا تكون ما يقارب 1960 مليون دولار.

وحول الوضعية المالية للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، وعن قدرتها على تسيير امتيازات الاستغلال أوضح ممثل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية أن الدّيون المتخلدة بذمتها إلى حدود 26 فيفري من العام الجاري ممثلة في طلبيات النّقد على الامتيازات ما يقارب 117 مليون دينار و71 مليون دولار وهي أن المؤسسة تشارك في عديد امتيازات الاستغلال، حيث يعين على كلّ امتياز مشغّل، سواء كان الشّريك أو الشّركة المختلطة التي تستغل الحقول النّفطية، وكلّ شريك ملتزم بخلاص مصاريف حسب نسبة مشاركته، والمؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية مطالبة بتمويل حصّة الاستغلال والاستثمار شهريا بحسب 32 امتياز استغلال، موضّحا أن استعمال الدّولار والدّينار راجع إلى أنّه حسب العقود البترولية يقع خلاص طلبيات

النّقد بواسطة (Money source)، حيث إذا اشترى المشغّل مقتنيات بالدّولار يسترجعها بالدّولار ونفس الشيء إذا اقتناها بالدينار.

وبالنسبة إلى تزويد السّوق المحلية، وبوصف المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية المكلّف بالشّراءات بحسب ما تضمنته مجلة المحروقات، حيث يطالب كل صاحب امتياز بحسب ما نصت عليه مجلة المحروقات بالبيع لفائدة الدّولة التونسية ما نسبته 20% من طاقة الإنتاج بسعر تفاضلي باحتساب تخفيض10% عن السّعر العالمي، وتقوم المؤسّسة بسداد الفارق الذي تسترجعه لاحقا إثر التّسويق الدّاخلي وتحقيق هامش ربحي لفائدة الخزينة العامة للدولة التونسية مقدّر بـ 10%، وهذه الدّيون غير المستخلصة بلغت إلى حدود 26 فيفري من السنة الجارية حوالي 340 مليون دينار، أما فيما يتعلّق بمصاريف نقل الأتاوات، أوضح أنّ المؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية مطالبة بسداد ديون تقدّر بـ 456 مليون دينار و71.4 مليون دولار، كما تبلغ تعهّدات المؤسسة فيما يخصّ تسديد القروض إلى موفى مارس الحالي ما قدره 7.4 مليون دولار.

هذا، وقد أرجع ممثل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية أسباب الدّيون المتراكمة إلى الضّائقة التي مرّت بها المالية العمومية منذ سنة 2017 وتبعاتها لا تزال متواصلة، حيث أن جانبا كبيرا من هذا العجز يعود للدّيون غير المستخلصة من قبل الشركة التّونسية للكهرباء والغاز والشركة التّونسية لصناعات التّكرير وهي مجتمعة أكثر من 2 مليار دينار.

وفيما يتعلق بامتياز الاستغلال "رحمورة"، تمت الإشارة من خلال العرض أنّ مدّة صلوحية امتياز الاستغلال انتهت في 14 جانفي 2023، وهو يرجع لفائدة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 51%، والشريك PANORO TPS UK بنسبة 49%. وأنّ حجم الاحتياطي المتبقّي القابل للاستخراج يبلغ 1.8 مليون برميل من النّفط.

كما تطرّق العرض إلى مختلف المراحل التي مرّ بها هذا الامتياز، حيث أعربت في 22 أكتوبر 2021 المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة PANORO بوصفها شريكا في الامتياز عن نيتهم في مواصلة استغلال مبينين أن هناك مخزونا قابلا للاستخراج وطلبوا تمكينهم من امتياز استغلال جديد، وتمّت مراسلتهم في 18نوفمبر 2022 حيث تمّ تقديم البنود والشروط الفنية المتعلقة بمواصلة الاستغلال عملا بمقتضيات الفصل 39 من مجلة المحروقات، وقد قبلوا بتلك الشروط، كما تعهدوا بإنجاز الأشغال المقترحة، وفي 2 ديسمبر

2022 قاموا بإيداع مطلب رسمي للحصول على امتياز استغلال جديد لمدة صلوحية ب 16 سنة أخذا بعين الاعتبار مدة 3 إلى 4 سنوات تتعلق بالهجر النهائي، حيث حظي بالموافقة المبدئية للجنة الاستشارية للمحروقات على منح امتياز استغلال جديد المسمى "رحمورة" لفائدة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وشركة PANORO مع المحافظة على نفس الحصص.

وتضمن العرض أن خطة التطوير تتماشى مع حجم المخزون المتبقي القابل للاستخراج والإنتاج سيتواصل من خلال بئر "رحمورة" وهي البئر المنتجة حاليا كما تعهدت الشركة بإعادة حفر وإنجاز بئر موجهة الهدف منه التطوير والاستكشاف مرورا بمكامن "دولاب" و "بيرينو" خلال السنة الأولى التي تلي منح امتياز الاستغلال الجديد "رحمورة" كلفته ما يقارب 14.4 مليون دولار أمريكي. وحول الجانب الاقتصادي فهو مبني على فرضية سعر برميل النفط 75 دولار والعائدات الراجعة للدولة بما في ذلك الضريبة على الأرباح والأتاوة وتزويد السوق المحلية وحصة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تقدر بحوالي 82% من نتيجة الاستغلال التي هي 71.7 مليون دولار في حين يرجع لشركة Panoro TPS حوالي 18%.

وفيما يتعلق بالاعتبارات الفنية والواقعية لمواصلة الاستغلال مع نفس أصحاب الامتياز، أفادت أن الشريك في امتياز "عشتروت"Perenco والشريك في امتياز "رحمورة" PANORO أثبتا على امتداد فترة امتياز الاستغلال القدرات المالية والفنية في الاستغلال فعلى مستوى امتياز رحمورة فهي تتم بصفة مشتركة ومندمجة مع امتيازات استغلال أخرى مثل "سرسينا" و"الحاجب قبيبة" و"قرمدة"، هذا بالإضافة إلى أن الاحتياطي المتبقي القابل للاستخراج يبلغ حوالي 1.8 مليون برميل في خصوص "رحمورة" وما يقارب 64 مليون برميل من النفط في امتياز استغلال "عشتروت" في حال تطبيق برنامج الاستكشاف الذي تعهد به الشركاء. وأضافت أن المصلحة العامة للدولة تقتضي مواصلة الاستغلال.

وتطرق أعضاء اللجنة إلى جملة من المواضيع وتساءلوا حول العديد من المحاور من ذلك الأسباب التي تعطي الأولوية في تجديد العقود للمستثمر لمواصلة استغلال الامتياز وعدم فسح المجال لشركاء جدد قادرون على تحقيق نتائج أفضل في مجال البحث والاستكشاف والتّطوير، وأكدوا على ضرورة استثمار الخبرات والتجارب لتحسين شروط التّفاوض وفق الأطر المثلى التي تراعي المصلحة العليا للبلاد.

وفي خصوص الشريك في امتياز استغلال "عشتروت" وهو نفسه صاحب امتياز " الفوار" تساءل السيد رئيس اللجنة عن أسباب مواصلة التعامل معه والحال أنه لم يفي بالتزاماته من حيث الرفع في القدرة الإنتاجية للبئر والقيام بإجراءات الصّيانة، وأضاف أن هناك من الشركاء من غادر مواقع الإنتاج دون خلاص أجور العمّال، إلى جانب التملّص من دفع مصاريف الهجر النّهائي والإخلال بالتعهّدات المجتمعية والبيئية. معتبرا أنّ الضرورة تقتضي متابعة دقيقة لبرنامج الأشغال الذي ورد في مخطط التّطوير وتعهّد به أصحاب الامتياز لمعاينة الإخلالات واتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها. وتبعا لذلك طلب مد اللجنة بما سينجزه الشريك بيرنكو مفصلا في جميع الامتيازات المتواجد بها بما في ذلك امتياز الاستغلال "عشتروت" للحصول على تجديد.

وأكد أحد النواب على أهمية متابعة انجاز المستثمر لالتزاماته وتساءل إن كانت هناك استراتيجية لتجاوز الثغرات والنقائص التي كانت موجودة في العقود القديمة عند ابرام عقود جديدة، وتطرق إلى موضوع صيانة المعدات حيث طلب توضيحات حول عمليات الصيانة وحول كيفية ابرام العقود الجديدة وحول حق الأولوية.

ودعا أحد أعضاء اللجنة إلى مراجعة النصوص القانونية المعتمدة في قطاع المحروقات من ذلك الأوامر العلية وأخذ ذلك بعين الاعتبار في تنقيح مجلة المحروقات حتى تكون شاملة وتتماشى والوضع الحالي للقطاع، كما استوضح عن أسباب تقلص الإنتاج اليومي لامتياز الاستغلال "عشتروت".

وفي علاقة بمجلة المحروقات وبعقود الشراكة ومدى احترامها لحقوق الدّولة التونسية، تساءل عدد من أعضاء اللجنة حول موعد استكمال التّنقيحات المزمع إجراؤها عليها والآجال المرتقبة لعرضها على البرلمان، خصوصا أنّ إبرام العقود الجديدة ستكون على ضوء التّعديلات المحدثة على مجلة المحروقات دفعا للاستثمار وتكريسا للشفافية. واعتبر أحد أعضاء اللجنة أن تنقيح مجلة المحروقات هو النشاط الأساسي للوزارة لخلق تعامل جديد مع هذا النوع من الثروات من حيث الحوكمة والإدارة والتسيير مع التأكيد على أن يكون التنقيح شاملا وليس جزئيا وأن تكون مجلة محروقات وفقا للمعايير الدولية.

وأشار أحد أعضاء اللجنة إلى ضرورة مد اللجنة بمحاضر جلسات اللجان الاستشارية حول امتيازي الاستغلال "عشتروت" و"رحمورة" للاطلاع على التفاصيل والحيثيات، كما استوضح حول أسباب غياب الإشارة إلى الالتزام بالاستثمار في الطاقة المتجدّدة ضمن مخطط الاستثمار، والحال أنّ هناك شركات تدفع نحو التحوّل للطاقة المتجدّدة في ليبيا والجزائر وفق خطة استراتيجية يتمّ الاتّفاق عليها. مع طلب توضيح أسباب عدم قدرة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية على استغلال امتياز "عشتروت" بمفردها.

كما استوضح عدد من أعضاء اللجنة حول الاستراتيجية المعتمدة في تطوير انتاج المحروقات وتأمين السوق المحلية بالحاجيات الضرورية، والتقليص من العجز، ودعم مردودية المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من خلال إيجاد الحلول الكفيلة لمساعدتها على تجاوز الصعوبات المالية. وفي علاقة بتطوير انتاج المحروقات تساءل بعض النواب حول الاستراتيجية المعتمدة لحوكمة قطاع الطاقة وترشيد الاستهلاك.

وتساءل عدد من أعضاء اللجنة حول مدى التزام الشركات البترولية بالمساهمة في دعم جهود الدولة في إطار المسؤولية المجتمعية للرفع من مستوى عيش المناطق المتواجدة بها.

كما أكد أعضاء اللجنة على أهمية عقد جلسات دورية لمتابعة تنفيذ الميزانية والبرامج والاستراتيجيات ذات العلاقة بالقطاعات الراجعة بالنظر لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة كما دعوا إلى ضرورة الانطلاق في إجراءات التجديد قبل تاريخ نهاية الامتياز لتفادي فترة الفراغ بين الامتياز المنتهي والتجديد.

كما أثيرت عدة مواضيع على هامش الجلسة تتعلّق بالآبار العميقة في ولاية الكاف ومسألة التعاون بين وزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة الفلاحة والموارد المائية، إلى جانب مناجم الفسفاط بسرا ورتان، والمطالبة بتعيين مدير عام على رأس شركة فسفاط قفصة.

وفي معرض ردودها، أوضحت السيدة الوزيرة أنه بالنسبة للاتفاق وبرنامج العمل إذا ما كانت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية شريكا فإن الاستثمارات ستكون مناصفة بين الشريكين، وحق الأولوية وجد على أساس وجود الاستثمارات وعلى أساس الاستمرارية وأنه لا يمكن العمل في مجال المحروقات أو المناجم أو الصناعة دون الاستئناس بأحسن وأفضل التجارب في العالم وأضافت أن المستثمر إذا ما خير البقاء بتونس فهذا دليل على ثقته في الدولة التونسية هذا إضافة إلى المتابعة التي تقوم بها المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية

وكذلك الوزارة للبرامج. وأكدت أن صيانة المعدات هي من مصلحة المستثمر وأن أي تأخير في صيانة المعدات من شأنه أن يلحق ضررا بالإنتاج وخسارة للشركاء.

وأضاف ممثل الوزارة المكلف بالشؤون القانونية أن حق الأولوية في تمديد العقود كرّسته أغلب القوانين المقارنة وقد تضمنته مجلة المحروقات وأضاف أنه من الناحية الفنّية هي حقول هامشية وتتطلّب استثمارات ضخمة، وكلما كانت المدة أطول، كلما كان ذلك مصدر تحفيز وتشجيع للشركاء على الاستثمار وضخّ الأموال المطلوبة، وأضاف أن حق الأولوية هو شرط تحفيزي لاستقطاب الاستثمارات ودائما بشروط وبنود السلطة المانحة.

وأكدت السيدة الوزيرة أن تمشي الوزارة هو تحيين وتوضيح النصوص والحرص على المتابعة والرقابة وهو تمشي واضح يهدف إلى تنقيح المجلة وليس إصدار مجلة جديدة، مضيفة أنّ المراجعة الشاملة من شأنها أن تخلّ بالاستقرار في القوانين والتّشريعات.

وأوضح ممثل الوزارة المكلف بالشؤون القانونية أن تنقيح مجلة المحروقات هو في مرحلة تدقيق بعض المصطلحات وهو يهدف إلى تجاوز بعض النقائص بالمجلة الحالية في حين أن دفع الاستثمار يفترض مراجعة شاملة للمجلة على ضوء تقييم المنظومة الجبائية ومدى الصبغة التحفيزية لها.

وبيّنت ممثلة الوزارة أنّ برنامج الأشغال الوارد في مخطّط التّطوير يتعهّد به أصحاب الامتياز، وحسب البرنامج الاستثماري يتولّى الشريكان بيرنكو والمؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية تحمل مصاريف التطوير المتفق عليها والمصادق عليها في خطّة التّطوير، هذا في حال أنّ الاشغال التطويرية أُجريت على بنية منتجة وفي طور الانتاج، وذلك على خلاف تحميل المسؤولية للشريك بالنّسبة إلى الأشغال الاستكشافية.

وفيما يتعلّق بامتيازي الاستغلال "باقل" و"الفرانين" اللذان يعودان مناصفة بين شركة بيرنكو والمؤسّسة التونسية للأنشطة البترولية، بيّنت أنّ الشريك تمتّع بتمديد بـ 15 سنة مقابل مخطّط تطوير تكميلي منذ سنة 2013، وقد أوفى أصحاب الامتيازين بكل تعهّداتهم. كما أفادت أنّ الإنتاج اليومي للمحروقات لهذين الحقلين بلغ سنة 2024 حوالي 830 برميل يوميا، في حين كان ينتج في سنة 2023 ما يقارب 740

برميلا يوميا، موضّحة أن الشريك بيرنكو له التزامات أخرى في خصوص رخصة استكشاف ويعمل على تطويرها من خلال برنامج استثمار وقد أوفى بتعهداته. وحول الإنتاج اليومي لامتياز الاستغلال "عشتروت" فقد أوضحت ممثلة الوزارة أنه في سنة 2021 كان في حدود 4700 برميل من النفط ويبلغ حاليا حوالي 2780 برميل من النّفط، باعتبار عدم وجود أشغال صيانة لتحسين الإنتاجية. وتم التعهد بمد اللجنة بكل التزامات شركة "بيرنكو" والتعهدات التي أوفت بها وبرنامج الاستثمار الذي قامت به والمراحل التي مر بها الإنتاج.

وأضافت السيدة الرئيسة المديرة العامة للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية في نفس السياق أن هناك متابعة لكل الالتزامات وهناك تقارير ومحاضر جلسات ترفع إلى الإدارة العامة للمحروقات.

وأوضحت السيدة الوزيرة أن توجه الوزارة من أجل تطوير القطاع وتنمية الميزان الطاقي يقوم على العمل على الترفيع في عدد الرخص وتحسين الإنتاج.

وبيّن المدير العام للإدارة العامة للمحروقات أنّ حاجياتنا سنويا تبلغ حوالي 10 مليون طن مكافئ نفط وخلال سنة 2023 كانت في حدود 9.2 مليون طن مكافئ نفط، في حين يبلغ إنتاجنا المحلي 3.4 مليون طن، إلى جانب مليون طن عبارة عن أتاوة عن الأنبوب العابر للبلاد التونسية في اتجاه إيطاليا، وبالتالي يمثل العجز حوالي 52%، وأشار إلى برنامج الوزارة المتمثل في تحقيق تغطية بـ 35% في الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة في أفق سنة 2030 وذلك بالتّوازي مع تطوير الاستكشافات وتطوير الإنتاج المحلي وأضاف أنه في حدود سنة 2030 حوالي 82 % من الطاقة الأولية ستتأتى من الطاقة الأحفورية وهي غاز وبترول، وأضاف أن هاجس الوزارة هو تطوير الإنتاج المحلي وأن المستثمر الأجنبي سوف يلتزم بقوانين وقواعد الدولة التونسية. وهناك عديد الضمانات التي تكمن في المتابعة والمراقبة.

وحول التساؤل المتعلق بالالتزام بإنتاج الطاقات المتجددة في برنامج التطوير أوضحت السيدة الوزيرة أن القرار يتخذ بحسب برنامج التطوير وأن كل شركة واختصاصها وكل قطاع ومشاريعه وأنه يمكن أن تكون هناك مشاريع في المحروقات وفي الطاقات المتجددة دون أن تكون مرتبطة ببعضها البعض وأنه بخصوص القوانين

يتم الاستئناس بأحسن التجارب العالمية التي ترى أنه من الأفضل أن يقع الفصل بين المحروقات والطاقات المتجددة وأن اختيار الاستثمار في الطاقات المتجددة يكون تلقائي وليس الزامي.

وأوضحت السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة في ردها عن السؤال المتّصل بالمسؤولية المجتمعية، أنّ بعض الشركات البترولية قامت منذ الستينات ببناء مستشفيات ومدارس وأنجزت عدة مشاريع إنارة، مبينة أن المسؤولية المجتمعية هي حس إنساني تنخرط فيه هذه المؤسسات تلقائيا، معتبرة أنه تم تحميلهم مساهمات مالية لتحقيق السلم الاجتماعية في بعض الجهات.

وفي نفس الإطار أضافت السيدة الرئيسة المديرة العامة للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية أن الشركات البترولية انخرطت في المسؤولية المجتمعية باعتماد برنامج يتم تحديده وضبطه بالتعاون مع السلط الجهوية ويكون التدخل في شكل مشاريع.

قرار اللجنة: قررت اللجنة مواصلة النظر في مشروعي القانونين المذكورين أعلاه مع طلب القيام بزيارة ميدانية إلى موقع انتاج امتياز الاستغلال "عشتروت".

رئيس اللجنة **مقررة اللجنة**